المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية تركيا

﴿ وَعَدَاللّهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُرٌ وَعَكِمُلُواْ الصَّنالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُسَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي آرْتَفَنَى لَهُمْ وَلِيُّهَدِّلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمَنَاً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ فِي شَيْعًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾



رقم الإصدار: ١٤٤١ / ١٥

۲۰۲۰/۰۷/۰۲

الخميس، ١١ ذو القعدة ١٤٤١هـ

بيان صحفي

الموقف الذي تريدون من الشعب أن يتخذه ضد الانحلال الخلقي الذي صنعتموه بأيديكم بعيدٌ كل البعد عن الإخلاص!

(مترجم)

أدلى رئيس الجمهورية أردوغان يوم الاثنين ٢٩ حزيران/يونيو بتصريح تناول فيه المثليين جنسياً وجمعيات المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً، فقال: "يهاجم أحدهم بخبث قيمنا المليَّة والمعنوية. وغايتهم تسميم أدمغة الشباب. والذين يدعمون مثل هذه التيارات الشاذة في نظرنا شركاء الانحراف ذاته. وأدعو شعبنا من هنا أن يتخذوا موقفاً من هؤلاء الذين يدعمون هذا النوع من الانحرافات التي حرمها علينا ربنا".

عند النظر إلى هذا التصريح يبدو رئيس الجمهورية أردوغان قد نسي مقامه التنفيذي وأحال المسؤولية إلى الشعب! والتاريخ السياسي القريب شاهد على أن الدولة والسلطة الحاكمة هي التي سمحت لجميع المحرمات والمفاسد والانحرافات وفتحت الطريق أمام جميع الأفكار المنحرفة التي تؤدي إلى تعرية القيم المجتمعية وإضعاف روابطها وتمزق وحدتها! والرئيس أردوغان هو الذي أشار للمنحرفين على أبواب الانتخابات بمنطق "الصوت الواحد يعني صوتاً واحداً"، وتملَّق الدول الغربية ليكسب دعمها وهو يقول: "ولا بد من الضمان القانوني لحقوق المثليين جنسياً في إطار حقوقهم وحرياتهم"! و"مسيرة الشرف" التي ينظمها أصحاب الانحراف الجنسي في كل عام لم يتم إلا في عهد سلطة حزب العدالة والتنمية. و"اتفاقية إسطنبول" التي تدافع عن حق جميع الميول الجنسية وتحمي كل هذه الاتجاهات قد وقًعت عام ٢٠١١ في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية! والذي عين رئيس لجنة امتحانات القبول الجامعي الذي قام بإدراج سؤال يمدح فيه مثلياً منحرفاً ليس سوى رئيس الجمهورية! فإن كان الأمر يقتضي اتخاذ موقف ضد المنحرفين مثلياً وتنظيماتهم؛ فإن الذي يتوجب عليه أن يقوم بذلك هو الحزب الحاكم وأردوغان الذي يتربع على سدة الجهاز التنفيذي من خلال سن القوانين وتنفيذها.

فيا أيها الحكام: كيف تنتظرون من الشعب أن يتخذ موقفاً من هذه الانحرافات وأنتم تقومون بحمايتها قانونياً؟! وأي حمق هذا وأي تناقض هذا؟ فالدولة هي التي تسن القوانين من أجل حماية شعبها من المنكرات والسيئات وتطبقها، وهي التي تعاقب كل من يخالف هذه القوانين، وبذلك يتم تأمين النظام المجتمعي، وتضع حداً لكل ما يعود بالضرر على المجتمع، وبذلك تحمي شعبها من الأفكار والتصرفات المنحرفة. وحماية الشعب من السيئات والمنكرات هي وظيفة الدولة الأولى، فكيف يمكن تفسير قولها للناس: "أرجوكم احفظوا أنفسكم من السيئات" دون أن تفعل شيئاً؟! فإذا كانت الدولة عاجزة عن حماية شعبها فكيف يحمي الناس أنفسهم من السيئات؟!

وأنت يا رئيس الجمهورية: إن كنت ترى بأن المثلية والانحراف والفحش تتعارض مع قيم المجتمع، فإن الذي ينبغي عليه أن يتخذ الموقف الأول ضدها هو الدولة، فعليك المبادرة قبل فوات الأوان؛ أن تغلق جميع الجمعيات المثلية وتوقف نشاطاتها. يجب عليك أن تمنع الدعوة إلى المثلية ومدحها ودعمها وتبرئتها وشرعنتها باعتبارك رأس الدولة، وأن تأخذ كل من يقوم بها بعقاب شديد. ينبغي عليك إلغاء جميع القوانين التي تؤمّن حماية المثلية وفي مقدمتها اتفاقية إسطنبول، وإبطال مفعولها. وعندها فقط يمكنك أن تقول: "لقد فعلنا ما يتوجب علينا، والآن جاء دوركم"! وطلبك من الشعب أن يقوم باتخاذ موقف قبل ذلك، هو الرياء بعينه، ويفتقر إلى الصدق والإخلاص!

ختاما نقول لكم أيها المسلمون: إن أصل المنكرات والسيئات كلها هو هذا النظام العلماني الديمقراطي الرأسمالي الكافر، وستبقى المنكرات تعم المجتمع كالوباء ما دام هذا النظام قائماً!

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تركيا

موقع الولاية : www.hizb-turkiye.org bilgi@hizb-turkiye.org موقع حزب التحرير www.hizb-ut-tahrir.org موقع المكتب الإعلامي المركزي www.hizb-ut-tahrir.info